



تستمر معاناة مئات آلاف العائلات السورية التي اختفى أبناؤها نتيجة قيام قوات النظام السوري والميليشيات الموالية لها بإخفاء هؤلاء في سجون علنية وسرية من دون الاعتراف باعتقالهم، لتبقى هذه العائلات معلقة بخيط رفيع من الأمل بعودة مفقوديها، على الرغم من عدم امتلاك الكثير منها أي معلومات عن مصير أبنائها.

وباتت عمليات الخطف بمثابة تجارة للنظام السوري الذي يجني أرباحاً طائلة من ورائها، هذا الأمر أكدته منظمة العفو الدولية، في تقرير أصدرته، الخميس، بعنوان "ما بين السجن والقبر حالات الاختفاء القسري في سوريا"، اتهمت فيه النظام بجني الأرباح جراء ارتكابه جرائم ضد الإنسانية مع ازدهار السوق السوداء على هامش عمليات الاختفاء القسري.

ونقلت المنظمة عن "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" توثيقها "تعرض ما لا يقل عن 65 ألف شخص" للإخفاء القسري منذ عام 2011، بينهم "نحو 58 ألف مدني"، وأكد تقرير منظمة العفو، أن عمليات الاختفاء القسري ضربت جذورها عميقاً في سوريا لدرجة أنها تسببت في ظهور سوق سوداء يتناقضى "الوسطاء" أو "السماسرة" فيها رشى عاليه تتراوح قيمتها ما بين المئات وعشرين الآلاف من الدولارات، يدفعها أقارب الضحايا المتلهفون لمعرفة أماكن تواجد ذويهم أو لمجرد معرفة ما إذا كانوا أحياء أم لا، وأصبحت هذه الرشى "جزءاً كبيراً من الاقتصاد الوطني"، وفق ما جاء على لسان أحد الناشطين السوريين في مجال حقوق الإنسان.

رشى:

كما نقلت منظمة العفو عن محامي يعمل في منظمة العفو الدولية في دمشق: "إن الرشى قد أصبحت "البقرة الحلوب لنظام وأحد مصادر التمويل التي يعتمد عليها"، ولفتت إلى أن بعض عائلات الضحايا اضطررت إلى بيع عقاراتها أو التخلّي عن

مدخراتها من أجل تسديد مبلغ الرشوة للوسيطاء ومعرفة مصير أقاربهم، ليتضح أحياناً، أن كل ذلك قد نهب هدراً مقابل الحصول على معلومات كاذبة أو مغلوطة، وتأكد روایات سوريين تعرضوا للاحتجاز على أيدي قوات النظام السوري، لـ"العربي الجديد"، تحول عمليات الخطف إلى تجارة للنظام.

ويروي مؤيد الصادق، من محافظة إدلب، لـ"العربي الجديد"، كيف تم احتجازه عند حاجز للجان الشعبية أثناء عودته من بيروت إلى بيته في منطقة السيدة زينب، شارحاً أنه "لم يكن هناك أي سبب لاحتجازي سوى أنني من مواليد محافظة إدلب، وقد طلبوا أن يتواصل أحد من أهلي معهم، ولدى تواصل أقاربى مع الخاطفين طلباً، إما أن يتم تأمين أسير من مدينة الفوعة بديلاً مني، وإما أن يتم دفع مبلغ 500 ألف ليرة سورية، كانت تساوي نحو 2000 دولار، وبما أنني لا أمتلك علاقات كثيرة مع أطراف معارضة، بقيت محتجزاً لديهم أكثر من ثلاثة شهور، حتى استطاع أهلي تأمين المبلغ لوسيط وتم الإفراج عنى". ويشير الصادق إلى أن "الجان الشعبية التابعة للنظام تعتمد على الخطف على أساس مناطقى كمصدر رزق لها، ولا تهتم للشخص سواء كان مؤيداً أو معارضاً لها".

كما يروي المهندس، مصطفى حاج عبيد، من محافظة إدلب، لـ"العربي الجديد"، أن حاجزاً على طريق حمص طرطوس أوقف سيارة كان يستقلها، وتم احتجازه، كونه قادماً من مناطق سيطرة المعارضة، مشيراً إلى أنه بقي رهن الاحتجاز نحو شهرين إلى حين دفع أهله نحو ثلاثة آلاف دولار أميركي لوسيط من النظام ليتم الإفراج عنه.

وإذ يشير إلى أنه أجرى قبل توقيفه عن طريق معارف له في أمن النظام كشفاً عن اسمه، أظهر أنه ليس مطلوباً لأي جهة أمنية، يلفت إلى أنه سمع كلاماً، أثناء اعتقاله، أنه ليس مهمًا لمعتقليه سوى موضوع ما سيدفع كثمن لإطلاقه، وفي حال لم يتم دفع المبلغ، فقد يقتلونه.

استخدام كافة الوسائل:

وتعليقاً على هذا الموضوع، تقول نائب رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض، نجم غادري، في تصريح لـ"العربي الجديد"، إن "نظام الأسد يستخدم كل ما تبقى من موارد الدولة لاستمرار الحرب على الشعب السوري وبقائه في السلطة، وهو سلم سورية لإيران وروسيا أخيراً". وتوضح غادري أن "هناك عشرات الحالات من خرجوا من سجون نظام الأسد مقابل مبالغ مالية طائلة، وهذا لم يعد يخفى على أحد"، مشيرة إلى أن "تلك الأعمال أصبحت، أيضاً، مدخلاً مالياً للعديد من ضباط جيش النظام وأجهزة الأمن".

وتلفت إلى أن "الائتلاف طالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان بوضع حد لجرائم الأسد التي ترتكبها مرزقته في حق المعتقلين السوريين، وفرض رقابة صحية عاجلة على المعتقلات المستخدمة كإحدى أهم الوسائل في محاولة للحد من الإرادة الشعبية المطالبة بإسقاط نظام الأسد، كما طالب الائتلاف بالكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً".

من جهته، يرى رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فضل عبد الغني، في تصريح لـ"العربي الجديد"، أن "الاختفاء القسري هو من أخطر الجرائم على المجتمع، لأن أثره لا يتعلق بالضحية فقط، بل يمتد إلى أقربائه، ويبقى مصيرهم مرتبطاً بمصيره غير المحسوم، فمثلاً لا تتمكن زوجة المختفي قسرياً من الزواج، ولا يستطيع أهله اقتسام الميراث".

ويلفت إلى أن "النظام السوري عمد إلى هذا الأسلوب على نحو واسع، مما يشكل جرائم ضد الإنسانية، ما زالت مستمرة، حتى الآن، لأن حالات الاعتقال مستمرة، ويتحول أغلب المعتقلين بعد مرور 40 يوماً إلى مختفين قسرياً"، مشيراً إلى أنه "خلال الشهر الماضي وحده سجلنا قرابة ألف حالة اعتقال"، ويضيف أن "النظام السوري يعتمد الاعتقال ثم الإخفاء لأنه يعلم مدى الألم والمعاناة التي يسببها، ويعتمد عدم الكشف عن مصير هؤلاء المختفين، مما يشكل حالة من الإرهاب والرعب المستمر في صفوف المجتمع السوري، وكثير من حاول مجرد السؤال عن مصير أبنائهم اختفوا معهم من دون أثر".

العربي الجديد

المصادر: